

من المهم البحث في بدايات ظهور الإسلام السياسي كفكرة ومصطلح وجد طريقه للحياة العامة عبر الجماعات والتنظيمات والحركات السياسية الحركية، من التي تهدف للوصول إلى الحكم والإدارة، كما تقول ذلك علانية في برامجها المطروحة وعملها الملموس. ولا بد من التنويه بأن المؤسسة السياسية الحاكمة في بلاد المسلمين، ومنذ السنوات الأولى لانتشار الدعوة الإسلامية، تعكزت على الدين ونصوص القرآن والسنة، من أجل تثبيت حكمها مدعوما بالشرعية الإلهية، بغرض إجبار الناس على الخضوع لها، ولهذا بدا لنا الإسلام كدين ودعوة سياسيا بامتياز، وبدا من الصعوبة تحديد توقيت ظهور فكرة الإسلام السياسي المتجردة كما هي الآن عليه، وذلك لأن "جميع السلطات السياسية التي ظهرت في أرض الإسلام منذ عام 632 م كانت قد نسبت نفسها إلى تعاليم القرآن والنبي وادعت المسؤولية العليا في حماية هذه التعاليم، فإن ذلك قد أدى إلى تشكل نظرية إجبارية (قسرية) تقول بأن الإسلام هو دين ودولة (عالم دنيوي) لا ينفصلان(1) ويذهب بعض الباحثين بأن السلفية الإسلامية، كفكرة وحركة دينية/ سياسية، هي التي تصدت للأفكار الفلسفية الناتجة عن كتابات أهل المنطق والكلام، حيث رغبت في وقف هذا الانفتاح وإعادة الإسلام إلى ما تقول إنها أصوله، وإبقاء مقاليد الحكم والسيطرة في معظم شؤون الحياة العامة في يديه، وكانت الحركة السلفية قد "بدأت في العصر العباسي، تحصن أعلامه بظواهر النصوص والمأثورات، عندما علا سلطان العقل، وأصبح فكر المعتزلة العقلاني أهم قسمة تميزت بها الحياة الفكرية يومئذ في الإمبراطورية العربية الإسلامية، ذلك أن السلفية قد رأت الأخطار محدقة بصورة الإسلام الأولى، التي ناسبت مدارك الإنسان العربي في عصر البعثة، يوم كانت بساطة البيئة وفقير المجتمع يجعل النصوص والمأثورات كافية في الهداية والرشاد واليقين، بل لقد رأت السلفية أن صورة الإسلام تلك قد أصبحت غريبة في مجتمع أخذ يتفلسف، ويقدم عقائد الإسلام على نحو ما يقدم الفلاسفة النظريات، فنشأت وتبلورت لتعيد الإسلام إلى صورته الأولى، رغم ما طرأ على المجتمع من تغيرات وتطورات"(2). ومن خلال الكلام أعلاه، يمكن لنا أن نثبت هنا بأن عملية تسييس الإسلام حدثت على فترتين، عند ظهور الإمام أحمد بن حنبل، ومن بعده تلامذته مثل أبين تيمية وابن قيم الجوزية، ومن ثم محمد بن عبد الوهاب، حيث توطيد الفكر السياسي للإسلام السنّي والتمسك بالأصول ورفض كل جديد وكل اجتihad. وهي فترة تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وظهور أبو الأعلى المودودي في باكستان، واجتهادات سيد قطب وحسن البنا، وظهور الجماعات والتنظيمات الجهادية التي تعتمد على التفسيرات المتشددة للإسلام السياسي السنّي. في العصر العباسي ظهر الإمام ابن حنبل، وهو الذي أطلق في كتبه ومؤلفاته مجموعة من الأفكار تدعو كلها إلى "العودة إلى الإسلام" أو "التمسك بما سنّه السلف" والسير خلف منهجهم، وكان ذلك بسبب التوسع الإمبراطوري الإسلامي ودخول شعوب جديدة في الدين الإسلامي، بدأت باستخدام علومها ومناهجها الفلسفية والكلامية في التعامل مع النص القرآني، وهو ما رفضه ابن حنبل، واضعا مقولات ثابتة للتعامل مع هذه الظواهر، تتسلح بالتمسك بالأصول والعودة إلى منهج السلف الصالح، "ونحن إذا شئنا تكثيفا لمقولات الحركة السلفية، كما صاغها إمامها الأول أحمد ابن حنبل، في مواجهة ما رآه بدعا ومحدثات جعلت الإسلام غريبا، وجدنا هذه المقولات والعقائد: أولا: الإيمان: قول وعمل... وهو يزيد وينقص، تبعا لنقاء العقيدة أو شوبها، وتبعا لزيادة العمل ونقصانه. ثانيا: القرآن: كلام الله فقط. فليس بمخلوق - كما تقول المعتزلة - وليس شريكا لله في قدمه، كما يزعم المعتزلة نفاة خلق الله. ثالثا: صفات الله: التي وصف بها نفسه وأثبتها لذاته، نصفه بها ونثبتها لذاته، على النحو الذي وردت عليه في النصوص والمأثورات، لا نلجأ في بحثها إلى رأي أو تأويل. رابعا: عالم الغيب: لا ينبغي أن نخوض في بحث أي شيء منه، بل يجب أن نفوض حقيقة علمه إلى الله سبحانه. دونما تأويل أو تمثيل، كما وردت بها ظواهر النصوص. الاشتغال به منكر، مهما كان دفاعهم به عن الإسلام. سابعا: القضاء والقدر: لا يكتمل بهما الإيمان... وهما من الله. ثامنا: الذنوب الكبائر لا تجعل المؤمن كافرا، وقول المعتزلة في الثاني. بل يجب العدول عن ذكرها، والوقوف عند محاسنهم وفضائلهم. عاشرا: ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضل: وفق ترتيبهم في تولي الخلافة. حادي عشر: وطاعة ولي الأمر واجبة: حتى ولو كان فاجرا فاسقا، والثورة عليه منكر لما تجلبه من الأخطار وتعطله من مصالح الناس في حياتهم اليومية. ثاني عشر: والفرائض والمعاملات والجهاد: تؤيدها ونمارسها على النحو التي جاءت به النصوص في القرآن والسنة"(3). وفي المقولات الحنبلية أعلاه تظهر الجذور الأولى لفكرة الإسلام الأصولي المتشدد، الذي يرفض البحث والفلسفة وعلم الكلام ويقدم النص ويحرم النقاش فيه، حتى وأن كان فاسدا، ومنع الخروج عليه أو الثورة ضد بوصف ذلك "مفسدة قد تجلب الويلات للأمة". ولتتبع جذور الإسلام السياسي، كحراك فكري وتنظيمي استقت منه الجماعات المسييسة أفكارها لاحقا، لا بد لنا من الإشارة إلى العاملين في نشر الفكر الحنبلي، بوصف ابن حنبل واضع أصول التشدد الديني والتمسك بروح النصوص وعدم التسامح في الاجتهاد ومعاداة الحرية الدينية والفكرية. وقد انتشر هذا الفكر على يد رموزه منذ أكثر من ألف عام إلى زماننا

الحاضر، حيث طُعم في كل عصر بعلماء أضافوا له "قواعد" جديدة وقادوا حركات اعتمدت على أفكار السلف وأصول الدين، وتثبيت الإسلام كدين وشريعة في قلب الحكم والسياسة، في الحقيقة، الحنابلة وفي مقدمتهم ابن تيمية (1263—1368) وابن قيم الجوزية (1292—1350)، ويلقب ابن تيمية بمجدد القرن السابع. والتجديد هنا هو العودة إلى الإسلام في نقائه قبل أن يتلوث بالبدع. ويعني ذلك أن الإرادة الإلهية لن تتحقق باتباع الشريعة كوسيلة لخلاص الفرد، ولكن بتأسيس مجتمع فاضل بفضل الإرادة الجماعية للأمة. وسرعان ما تأثرت الحركة السلفية بالوهابية التي ظهرت في المملكة العربية السعودية بزعامه محمد بن عبد الوهاب ومهدت للسلفية في مصر والهند وإندونيسيا (...)، ولا عقيدة سوى التوحيد. وبظهور الإخوان المسلمين تسيّس الإسلام، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا" (4). وقد ظهرت جماعات كثيرة في تاريخ الإمبراطوريات والدول الإسلامية، حملت لواء الإصلاح الديني أو السياسي، بهدف إنقاذ الدين أو الأمة من الواقع الذي تعيشه، وعليه فإن "الحركات الدينية المعاصرة لم تولد من فراغ، فقد كانت بذرتها موجودة على الدوام. وسواء نظرنا إلى العالم العربي أو الإسلامي، أو لمقاومة طغيان السلطات، لاسيما في العصور الحديثة. وكانت الحركة الوهابية أبرز الحركات الإسلامية التي تكرر ظهورها في أماكن عديدة من العالم الإسلامي، كالهند وإندونيسيا وشمال أفريقيا، وبخاصة عندما اشتد ضغط عمليات التوسع الاستعمارية بقيادة إنكلترا وفرنسا وهولندا وروسيا القيصرية. وبينما رأت الحركة الوهابية السلفية مأساة المسلمين في "عدم نقاء العقائد وانتشار البدع بينهم وابتعادهم عن الوحدة الصحيحة" فإن السيد جمال الدين الأفغاني — ومن تأثر بفكره — نظروا إلى المشكلة من زاوية أخرى، وهي تفكك العالم الإسلامي في وجه الغرب والاستعمار الأوروبي، فركزوا على الدعوة إلى تعزيز وحدة هذا العالم ضمن رابطة أو جامعة إسلامية، تجعله أكثر قدرة على الدفاع عن نفسه" (5). ويمكن القول أن رفض الواقع السياسي والرغبة في تغييره بما يتناسب مع الشريعة، من منظور وجهة نظر هذه الجماعات، كان الباعث الأقوى وراء انطلاقة هذه الجماعات وطرحها لمشروعها في تسييس الإسلام. 2. كتب التفسير والفقه، وابن تيمية "المتوفي 1368 م"، "المتوفي 1373 م". ويمكننا إضافة آخرين إلى هذه المرجعية المعتمدة من قبل جماعات الأصولية المصرية وهم: أولاً: محمد بن عبد الوهاب النجدي - المتوفي 1791 م. ثانياً: جمال الدين الأفغاني - المتوفي 1897 م. ثالثاً: محمد عبده - المتوفي 1905 م. رابعاً: محمد رشيد رضا - المتوفي 1935 م" (6). وبعد تضعف السلطنة العثمانية وانهيارها، ووقوع بلاد المسلمين المجزأة المشتتة في أيدي الدول الأجنبية غير المسلمة، بما عُرف بفترة الاستعمار الغربي، ظهرت حركات العصيان والتمرد ضد حكم هذه القوى الاستعمارية الأجنبية، وكانت معظمها تستند إلى الدين الإسلامي وترفع لوائه من أجل حشد الجماهير وصبغ حركة التمرد والثورة بصباغ ديني جهادي مقدس، ومن هنا فقد "ظل تاريخ الإسلام حتى وقت قريب يشهد دعوات متكررة ينصبّ القائمون عليها أنفسهم مدافعين عن الدين ضد كل خطر أو انحراف، مع إدانة المجتمع أو الدولة بالانحراف الذي يحتاج إلى تقويم وإصلاح. واستمر هذا الأمر حتى فجر الحداثة، حين ظلت أنحاء دار الإسلام تشهد هبات إصلاحية تهدف إلى إصلاح ما تهدم من شأن الدين وبعث ما اندثر من أمره" (7). وبعد سقوط السلطنة العثمانية، والتي كانت تدعي خلافة المسلمين، وإلغاء الخلافة على يد مصطفى كمال أتاتورك تفاعلت الآراء الصحفية الداعية لإقامة الخلافة وأحكام الإسلام محل القوانين والنظم الوضعية المستوردة من الغرب، وعليه فقد "اكتسب التأكيد على السياسي في الدين الإسلامي قبولاً نتيجة لسقوط الدولة العثمانية، أو بالأصح إلغاء الخلافة في عهد كمال أتاتورك (...). وكانت حركة "الإخوان المسلمون" في مصر التي تأسست عام 1928 هي أولى ردود الفعل بسبب وضعية مصر المتميزة إسلامياً (وجود الأزهر مثلاً). كما ظهر لأول مرة في نفس الفترة والمكان شعار "إسلام دين ودولة" والذي استعمله الدكتور عبد الرزاق السنهوري في مطلع بحث له في مجلة "المحاكاة الشرعية" في أكتوبر 1929. ولكن الظروف التاريخية كانت تحتاجه. وضمن نفس الصراع أصدر الشيخ علي عبد الرزاق كتابه (الإسلام وأصول الحكم) عام 1925" (8). وثمة مميزات وخصائص لجماعات الإسلام السياسي، هي التي تميزها جميعاً وتدرجها في خانة الإسلام السياسي الذي ينشد الحكم والإدارة لتطبيق الشريعة والاعتماد الكلي عليها، وحل القوانين الوضعية والنظام الديمقراطي، وهذه العناصر الرئيسية التي تصلح في كل زمان ومكان لتحديد ماهية حركة الإسلام السياسي، هي: "أولاً: التأكيد على أن السياسة جزء من الإسلام، وأن العمل السياسي فرض على كل مسلم. ثانياً: الإدعاء بأن جماعته (كل جماعة تأثرت به أو انشقت عنه) هي جماعة المسلمين، وما تقوم به هو الإسلام الصحيح، وربما كان مهدر الدم والمال والعرض، كما يعني أن من لم يعتنق كل مبادئ الجماعة، بلا نقاش أو جدال أو تفهم أو تعديل، يُعد مرتداً عن الإسلام يستوجب عقاب المرتد. ثالثاً: فرض الآراء والقرارات والاتجاهات بالقوة والعنف والاعتقال والحرب الذي يسمونه جهاداً في سبيل الله" (9). وبالنظر إلى الفترة المعاصرة وظهور جماعات الإسلام السياسي الحديثة، من تلك التي لجأت إلى العنف والسلاح لتغيير الأنظمة العربية أو التصدي للاستعمار

والتدخل الأجنبي، يُشير بعض الباحثين إلى حقبة الثمانينات كانطلاقة معاصرة للإسلام السياسي وجماعاته، فهذه الحقبة شهدت أحداثا كبيرة وجسيمة منها ظهور الدولة الدينية الإسلامية في إيران وتجمع الجهاد العالمي في أفغانستان وتحركه ضد التدخل العسكري السوفييتي، وبداية احتلال جماعات الإسلام السياسي للفراغ الذي حدث إثر تضعف فكرة القومية العربية وخفوت بريقها بعيد فشل الخطاب القومي والهزائم المتكررة التي مُني بها فكرها وعسكريا، ومن هنا فقد "كانت بداية عقد الثمانينات، أي عقب الثورة الإيرانية مباشرة، هي نقطة انطلاق الباحثين للاهتمام المكثف بدراسة ظاهرة الحركات الدينية والمد الديني(10)، كما وتزامن صعود الحركات الإسلامية السياسية مع انحسار المد القومي، التقدمي وتراجع المشروع العربي للاستقلال السياسي والاقتصادي بسبب عوامل ذاتية أهمها غياب الديمقراطية وقيادة البرجوازية البيروقراطية للمرحلة بالإضافة للاشتداد الهجمة الإمبريالية من خلال رأس رمحها في المنطقة الكيان الصهيوني"(10). ويحدد الباحث الفرنسي جيل كيبيل، فيما يتعلق بظهور وتوطيد الإسلام السياسي كحراك واضح المعالم وله أهداف محددة يعمل بشكل منظم لتحقيقها، حقبة الستينيات كانطلاقة حقيقية له، "ظاهرة الإسلام السياسي قد تبلورت بشكل أكثر وضوحا اعتبارا من الستينيات، حيث ساهمت أفكار المنظرين الإيديولوجيين مثل الباكستاني أبو الأعلى المودودي والمصري سيد قطب والإيراني روح الله الخميني في تأطير الإسلام السياسي وتحديد أهدافه ورؤاه وتثبيت أقدامه في المجتمعات الإسلامية. وبدأ الترابط الإسلامي يظهر لأول مرة وبشكل قوي وفعلي عندما قطعت العربية السعودية النفط على الغرب في حرب أكتوبر 1973 بين إسرائيل والعرب. وكانت الضربة الأخرى التي قوّت من عضد الإسلام السياسي هي انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 على نظام الشاه، تلك الثورة التي رفعت شعار تصدير الثورة وبدأت بالعمل على نشر التشدد الديني ودعم الحركات الإسلامية. وهو الفعل الذي فعلته السعودية باعتبارها بلاد الحرمين المقدسين، حيث مولّت الحركات الإسلامية عبر العالم. وأصبح القطبان السعودي والإيراني يؤثران على الدول الإسلامية ويدفعانها لاعتناق تفسير محدد للإسلام. وحدث ذلك مع مصر وباكستان وماليزيا. وظهر مصطلح الإسلام السياسي لمحاربة الفكر الاشتراكي. وطبعا مرت هذه السياسة ببعض الكبوات، مثل مقتل الرئيس المصري أنور السادات عام 1981 على يد أحد أفراد جماعة "الجهاد" الإسلامية المتطرفة"(11). منها ما هو محلي، ومنها ما هو كوني عولمي عابر للقارات، يمكن التأكيد على أن الإسلام السياسي ظهر منذ عصور الإسلام الأولى على شكل أفكار ومبادئ وتصرفات من المؤسسة الحاكمة والاتجاهات المتصارعة على تثبيت تفسير محدد للدين الإسلامي في الحياة العامة بوصفه محركا ومسيرا لكل مناحي الحياة، وكان الفقهاء يساندون الحاكم عبر إصدار الفتاوى والاستناد على القرآن والحديث، اعتمدت الدين مرجعية لها، وتصدت لمنافسيها أيضا عبر استخدام الدين والتمسك بالشرعية الدينية عبر مؤسسة كبيرة من الفقهاء والمنظرين. كما وتم محاربة الأفكار التنويرية من اجتهاد وعلم كلام وفرق المعزلة والفلاسفة عبر التشدد الديني ونزعات التكفير. وفي العصر الحديث وبعد انهيار السلطنة العثمانية ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، هذه الجماعات، شعار (الإسلام هو الحل) واصطدمت مع الأفكار والإيديولوجيات التي كانت سائدة وحاكمة في ذلك الحين، إلى أن جاءت مرحلة الثمانينات وظهرت الدولة الدينية في إيران وحدث الغزو السوفييتي لأفغانستان، وكان قبل ذلك قد ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، فهجرت الأفكار المتشددة وأهلها إلى معازل "الجهاد" في أفغانستان، لتتحد الأصولية المصرية مع الباكستانية على تلك الأرض، ويتم التزاوج بينها عبر المال الخليجي وبمباركة من الدوائر الاستراتيجية والاستخباراتية في الغرب وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية من أجل استخدام هذا "الجهاد" لإضعاف الاتحاد السوفييتي، حيث ظهرت حركة (طالبان) وتنظيم (القاعدة)، والتي تفرعت لاحقا إلى حركات محلية ذاتية الإدارة اعتمدت العنف المفرط ضد المسلمين المخالفين معها وضد الغرب طبعا، لتحقيق أهدافها السياسية في السيطرة على الحكم وتثبيت الشريعة وفق رؤية أصولية شديدة التزمّت والتطرف. أما بشأن تعريف الإسلام السياسي كمصطلح معمول به في العلوم السياسية، فقد ظهر هذا المصطلح كدلالة على الجماعات والحركات التي تستند إلى الدين الإسلامي وأفكاره، والإسلام السياسي، هو مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي سعت من خلاله هذه الحركات إلى توطيد مشروعها القائم على أن "الإسلام يصلح نظاما سياسيا للحكم". ويمكن الحديث عن ثلاثة مستويات من "الإسلام" عند دراسة ظاهرة الإسلام السياسي وتفريقها عن بقية أنواع الممارسات للإسلام كدين وتراث وعقيدة، وهذه الممارسات هي: "الإسلام الشعبي والإسلام الرسمي والإسلام السياسي. وفي حين يرتبط الإسلام الشعبي بآليات التدين التقليدي، حيث تكتسب "العبادة" صفة "العادة" المتكيفة مع تقاليد المجتمع المحلي وخصوصياته الثقافية والحضارية والاجتماعية، فإن الإسلام الرسمي يرتبط بالمؤسسة الفقهية المشيخية، التي غالبا ما تكون جهازا إيديولوجيا من أجهزة الدولة، يمكن وصفه على نحو ما بإسلام "رجال الدين". بينما يرتبط الإسلام السياسي نظريا وحركيا بشعار الدولة الإسلامية"(12).

كمفهوم ومصطلح، بأنه: "تعبير عن الحركات والقوى التي تصبو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منهاجاً حياتياً، مستخدمة بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة، فكل حركة سياسية إسلامية تعتبر المشاركة السياسية منهاجاً تدخل ضمن هذا التعريف، وبالتالي فإن كلمة سياسي في مصطلح الإسلام السياسي ليست توصيفاً للإسلام بمقدار ما هي توصيف وتعريف للحركات التي تقبل بمفهوم المشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، حيث أن هناك العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية التي ترفض هذه القاعدة، وهناك العديد الذين يقبلون بهذه القاعدة" (13). وتوسع تعريف مصطلح الإسلام السياسي وتزايد الاهتمام به في الشرق والغرب، حتى أصبح ظاهرة استرعت اهتمام مراكز الأبحاث الدولية والعديد من الباحثين المختصين بحقول الاستشراق والدراسات الإسلامية، ومن هنا "انبثق مفهوم (الإسلام السياسي) الذي نظر إليه البعض من هذه الزاوية التي يسعى من خلالها إلى ممارسة السلطة وإقامة النظام السياسي الإسلامي الذي يرجع في أصوله إلى المجتمع الذي أقامه النبي (صلى الله عليه وسلم) في المدينة المنورة، وإحياء الخلافة الراشدة، ولكن من خلال حزب سياسي إسلامي له الحق في استخدام كل الوسائل المباحة والجائزة في الصراع السياسي" (14). واعتماداً على ما سبق يمكن القول أن هناك تشابهاً وربما تطابقاً بين مصطلحي الإسلام السياسي والإسلام الأصولي، فالإسلام السياسي يكون بالضرورة أصولياً، أي معتمداً على الأصول والمرجعيات الإسلامية تماماً، وهكذا فإن "صفة الأصولية تشير في الغالب الأعم إلى تلك الحركات والإيديولوجيات التي تصر على أن جزءاً لازماً من الدين الإسلامي، اعتمد شكلاً من أشكال الحكم (الإسلام دين ودولة)، وفي مقدمتها الشريعة، على كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية" (15). ولا بد من القول بأن هناك نوعاً من التوجس والخوف من طروحات وأجندة جماعات الإسلام السياسي، وهو الأمر الذي يدفع بهذه الجماعات إلى إظهار نوع من "المرونة" في خطابها والاهتمام بالأمر الحياتي للمواطنين وطرح برامج تطويرية وتنموية أيضاً، ومن هنا يمكن القول بأن الإسلام السياسي هو في واقع الأمر إيديولوجية تحاول التزاوج بين الدين وقداسته وبين مجموعة من المشاكل الدنيوية المعاصرة من أجل استغلال العامل الإيماني الاعتقادي لدى الناس للوصول إلى الحكم وتطبيق برامجها الرامية لإنشاء دولة الخلافة. وبالإشارة إلى ما سبق، كذلك، على إنه "إيديولوجية وليست خطة موضوعية تهدف إلى تطبيق واقع متخيل (يوتوبيا) فيه العدالة الكاملة والسعادة الكاملة، وليس الانتصار على المشاكل والعقبات الحياتية المعاشة. وأجندة الإسلام السياسي لا تحوي مكاناً للقيم المدنية المعاصرة مثل العدالة والديمقراطية ودولة القانون والحقوق الفردية، بل هي لا تستبعد العنف من برامجها من أجل تطبيق نظامها الديني الرامي للوصول إلى السلطة" (16). ويشمل هذا التوصيف كل الجماعات الإسلامية، بغض النظر عن مناهجها أو برامجها السياسية أو البيئة التي تعمل فيها، فهناك من يرفض التفريق بين هذه الجماعات، ويقول بوجود قواسم مشتركة بينها، يتمسك الكل بها مهما بدت الفروق بينها جوهرية وواضحة من الوهلة الأولى، ومن هنا فإن "حركات الإسلام السياسي وبغض النظر عن الفروقات الظاهرة بينها إلا أنها تشترك معاً في مبادئ لا يمكن تخطيها أو إهمالها، تحدد هذه المبادئ خطابها وأيديولوجيتها إزاء الآخر المختلف، حيث الرفض التام بل والعداء الصارخ في بعض الأوجه. ومعاداة المثلية" (17). كما ونجد بأن اصطلاح وتعريف الإسلام السياسي فضفاض وشامل، ولكنها تنهل من معين الدين الإسلامي، وترنو إلى خلق برامج سياسية تهدف لإدارة المجتمع وفق مرجعية الدين الإسلامي، تضم، جميع الأفراد والجماعات التي تسعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي حين تختلف هذه الجماعات والأفراد في طرقها ومنهجها وأساليبها وقضاياها الآتية، إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر، فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة" (18). ولأن التنوع هو الغالب على طروحات جماعات الإسلام السياسي وبرامجها، فهناك من يفهم الإسلام السياسي بأنه في واقع الحال "حركة تهدف إلى تجديد فهم الإسلام، من خلال تقديم أفكار جديدة للحياة العامة والتخلص من التقليدية في الفهم والتفسير، وهذا التجديد هو الرجوع إلى الأصول والتخلص من الأساطير الموروثة والتقاليد" (19). مصطلحاً ومفهوماً، حسب تفسيرها لها، وإحقاق نظام الحكم الإسلامي، أي دولة الخلافة في النهاية. وهذه الجماعات تملك برامج وتصورات سياسية تقوم على الاحتكام للدين الإسلامي والشريعة، تطرحها على الجماهير من أجل إقرارها والمباشرة في تأسيس المجتمع الإسلامي القائم على الشريعة، وتطبيق كل حيثياتها وفق الاجتهاد والتفسير الذي تقدمه هذه الجماعات أو منظريها المعتمدين لديها. وترفض بعض هذه الجماعات التي تعتمد على الفكر السياسي الإسلامي، بحسب تفسير روادها له، القوانين الوضعيّة وتمسك بالشريعة وتطالب بتطبيقها، وتلجأ بعضها إلى العنف طريقاً للوصول إلى الحكم لتطبيق برامجها الرامية لتحقيق الشريعة ودولة الخلافة. وقد درج على تسمية الظاهرة التي تشكلها هذه القوى والحركات مجتمعة

بالإسلام السياسي، وهو مصطلح شقّ طريقه إلى عالم السياسة الدولية،